Current Studies in Nahj-ul-Balaghah Open Access

Vol. 7, No. 1, (Issue 13) Autumn & Winter 2023: 15-28
DOI: 10.30473/anb.2025.69694.1390

ORIGINAL ARTICLE

The Right to Freedom of Expression: From Human Rights to its Manifestations in Alawite Thought: Lessons in Moral Judgment

Maryam Ahmadineghad

Assistant Professor, Department of Family Law Studies, Women Research Center, Alzahra University, Tehran, Iran.

Correspondence:
Maryam Ahmadineghad
Email: m.ahmadinejad@alzahra.ac.ir

Received: 12 Nov 2023
Accepted: 22 Apr 2024

How to cite
Ahmadineghad, M. (2023). The Right to Freedom of Expression: From Human Rights to its Manifestations in Alawite Thought: Lessons in Moral Judgment. Current Studies in Nahj-ul-Balaghah, 7(1), 15-28.
(DOI: 10.30473/anb.2025.69694.1390)

ABSTRACT

The right to freedom of expression is recognized as a fundamental human right in international human rights documents. However, its interpretation and implementation vary across societies and governments. Accordingly, this article seeks to explore whether freedom of expression was acknowledged in the practices and philosophy of Amir al-Mu'minin (Ali, PBUH) and to define its limitations. Using a descriptive approach and analyzing the thoughts of Imam Ali (PBUH), the article concludes that his concept of freedom of expression significantly differs from its application in various governmental systems, as it is rooted in ethical governance and justice. In Imam Ali's view, freedom of expression is not only a right for individuals to voice legitimate criticism of the government but also a collective social and religious obligation. According to the principle of enjoining what is right and forbidding what is wrong, this right transforms into a communal duty when exercised for the sake of public interest, the prevention of prohibited acts, and the encouragement of obligatory actions. At the same time, freedom of expression must not lead to slander, false accusations, gossip, or the violation of others' rights. Moreover, in Imam Ali's perspective, freedom of expression is never absolute and is subject to limitations such as public security and societal welfare, particularly when it involves the spread of falsehoods, deception, discord, or religious innovation (bid'ah). In this regard, freedom of expression holds a significant place in Ali's thought, serving as a means for reforming and enhancing the Islamic community.

KEYWORDS

Amir al-Mu'minin (Peace Be Upon Him), The Governance of Imam Ali, Freedom of Expression, Human Rights, Governance.

Copyright © 2023 The Authors. Published by Payame Noor University.
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/). Non-commercial uses of the work are permitted, provided the original work is properly cited.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة السابع، العدد الأول (المتوالي ١٣) خريف و شتاء، ١٤٠٢ش/ ١٤٤٥ق. (٢٨-١٥)

DOI: 10.30473/anb.2025.69694.1390

«مقاله پژوهشی»

حقّ حريّة التعبير؛ من حقوق الإنسان إلى تجلّياته في الفكر العلوي: دروسٌ في الحُكم الأخلاقي

مريم أحمدي نجاد

أستاذة مساعدة بجامعة الزهراء، معهد بحوث المرأة، جامعة الزهراء(س) طهران، إيران.

المؤلف المسؤول:
مريم أحمدي نجاد

بريد االكتروني:
m.ahmadinejad@alzahra.ac.ir

تاريخ القبول: ١٤٤٥/٠٤/٢٧
تاريخ الاستلام: ١٤٤٥/١٠/١٣

إرسال الاستشهاد إلى:
أحمدي نجاد، مريم. حقّ حريّة التعبير؛ من حقوق الإنسان إلى تجلّياته في الفكر العلوي: دروسٌ في الحُكم الأخلاقي. *دراسات حديثة في نهج البلاغة*، ٧(١)، ٢٨-١٥.
(DOI: 10.30473/anb.2025.69694.1390)

المخلص

يُعَدّ حقّ حريّة التعبير أحد المبادئ الأساسيّة لحقوق الإنسان كما أقرّته الوثائق الدوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان، إلّا أنّه واجه تفسيراتٍ وتطبيقاتٍ متباينة في المجتمعات والأنظمة الحاكمة المختلفة. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل حول وجود حقّ حريّة التعبير في السيرة العمليّة والفكرية لأمير المؤمنين (ع) والحدود المتصوَّرة لهذا الحقّ. ومن خلال المنهج الوصفي وتحليل أفكار الإمام علي (ع)، تخلص هذه الدراسة إلى أنّ مفهوم حريّة التعبير في الفكر العلوي يختلف اختلافًا جوهريًّا عمّا هو متداول في الأنظمة الحاكمة المتنوّعة، إذ يرتكز على مبادئ الحُكم الأخلاقي القائم على العدالة. في رؤية الإمام علي (ع)، لا تقتصر حريّة التعبير على حقّ الأفراد في نقد الحكومة نقدًا مشروعًا، بل تُعتَبر أيضًا تكليفًا اجتماعيًّا ودينيًّا. ووفقًا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنّ هذه الحريّة تصبح واجبًا كفائيًّا على أفراد المجتمع الإسلامي عندما تكون موجّهة نحو تحقيق المصلحة العامّة، ومنع الحرام، والأمر بالواجب. ومع ذلك، فإنّ حريّة التعبير لا ينبغي أن تؤدّي إلى الإساءة، أو الافتراء، أو الغيبة، أو انتهاك حقوق الآخرين. كما أنّها ليست مطلقةً أو غير مقيّدة في فكر الإمام علي (ع)، بل تُضبط بقيودٍ مثل الأمن العام والمصلحة العامّة، لا سيّما عندما تُستَخدَم لنشر الأكاذيب، أو التضليل، أو إثارة الفتنة، أو ابتداع البدع في الدين. في هذا السياق، تحظى حريّة التعبير بمكانةٍ متميّزة في الفكر العلوي، حيث تُوظَّف إمكاناتها في سبيل إصلاح المجتمع الإسلامي وتحسينه.

الكلمات الدليلية:
أمير المؤمنين علي (ع)، الحكومة العلوية، حريّة التعبير، حقوق الإنسان، الحُكم الرشيد.

حق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٤٥. ناشر هذه المقالة هو جامعة بيام نور.

تم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأي استخدام غير تجاري لها بشرط االستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة في العنوان أدناه.

Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

المقدّمة:

مع تراجع السلطة المطلقة للملوك والحكّام والقيود التي فرضتها الأنظمة الوستفالية، أصبح موضوع حقوق الإنسان أحد المحاور الأساسيّة في الأوساط العلميّة والسياسيّة الدوليّة. وفي العصر الحديث، تحوّلت العديد من قواعد حقوق الإنسان إلى قواعد عامّة شاملة[١]، بل وحتى إلى قواعد آمرة[٢] في القانون الدولي[٣]. وفي هذا السياق، يكتسب حقّ حريّة التعبير مكانةً خاصّة باعتباره أحد الحقوق الأساسيّة للإنسان. وعلى الرغم من أنّ طرح هذا الحقّ في الوثائق القانونيّة الدوليّة لم يمضِ عليه سوى أقلّ من قرن، إلّا أنّه يُعَدّ أحد العناصر المكوّنة والمميّزة للمجتمعات الديمقراطيّة. ومن المسائل الجديرة بالاهتمام فيما يتعلّق بحقّ حريّة التعبير مسألة إطلاقه أو تقييده. فرغم أنّه يُعَدّ حقًّا جوهريًّا، إلّا أنّه في معظم المجتمعات ليس حقًّا مطلقًا، بل تحيط به قيود تهدف إلى حماية حقوق الآخرين وأمنهم، والحفاظ على النظام العام، والأخلاق العامّة، وذلك للحيلولة دون إساءة استخدامه وتحقيق توازن بين الحريّات الفرديّة والحقوق الجماعيّة.

الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنّ تفسير حريّة التعبير يتأثّر بشكلٍ كبير بالأسس الفكريّة والأيديولوجيّة التي تقوم عليها الأنظمة الحاكمة. فالاختلاف في هذه الأسس يؤدّي إلى نشوء رؤى متباينة حول طبيعة حريّة التعبير وحدودها، بحيث يسعى كلّ نظام سياسي إلى تقديم تفسيره الخاصّ لهذا الحقّ وفقًا لإطاره الفكري. على سبيل المثال، في الأنظمة القائمة على الفكر العلماني، تُفرض قيود على حريّة التعبير في المجالات الدينيّة، ولا سيّما فيما يتعلّق بالتعبير عن المعتقدات الإسلاميّة. أمّا في الأنظمة ذات الطابع الديني، وخاصّة التي تستند إلى الفكر الإسلامي، فتظهر هذه القيود بشكلٍ مختلف، بما يعكس التوجّه الأيديولوجي للحكم.

لذلك، فإنّ التعرف على رؤية أمير المؤمنين علي عليه السلام، الذي يُعتبر أحد الأسس الراسخة للحكم في النظام الجمهوري الإسلامي الإيراني كدولة ذات مذهب شيعي رسمي، يمكن أن يكون مفيدًا في تحديد حدود ومجالات حريّة التعبير بناءً على التعاليم الدينية. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: هل يُعَتَرَف بحقّ حريّة التعبير في سيرة وكلام أمير المؤمنين عليه السلام؟ وهل هناك شروط معيّنة في مذهب الإمام علي عليه السلام، بوصفه نموذجًا للحكم الإسلامي، لتنفيذ هذا الحق؟ بناءً على ذلك، سيتم دراسة سيرة وأقوال الإمام علي عليه السلام في مجال حريّة التعبير والقيود الممكنة عليها باستخدام المنهج الوصفي في هذا البحث.

حريّة التعبير في حقوق الإنسان الدوليّة

تُعَتَبر حريّة التعبير أحد العناصر الأساسية في حكومةٍ مسؤولة، حيث تُمثّل حجر الزاوية في التفاعل الديمقراطي وشفافية الحكومات. في تقرير صادر عن منظمة اليونسكو، يُعتَرف بهذا الحقّ كجزء أساسي من الحياة في المجتمع الحر، ويُؤكَّد على أهميّته في تعزيز المشاركة المجتمعية وحماية الحوار الديمقراطي. تتيح هذه الحريّة للأفراد التعبير بحرية عن أفكارهم والمشاركة في النقاش العام، ما يسهم في بناء مجتمع يتسم بالتنوع الفكري والثقافي ويعزز الممارسات الديمقراطية من خلال تبادل الآراء والأفكار. (UNESCO, 2024, p. 2) والمقصود من حريّة التعبير هو: «يجب أن يتمكن الأفراد من التعبير عما يفهمونه ويؤمنون به، أو نقل هذه الأفكار للآخرين وإشراكهم في أفكارهم» (مدني، ١٣٨٠: ٧٧) في الواقع، يُعتبر حقّ حريّة التعبير حجر الزاوية في المجتمع الديمقراطي وشرطًا أساسيًّا للاستفادة من حقوق أخرى مثل حقّ التصويت، حريّة التجمع، وحريّة تكوين الجمعيات. ومع ذلك، هناك اتجاه مقلق ومُلاحَظ على المستوى العالمي، بما في

١. هي التزامات دولية ذات أهمية بالغة تستأثر باهتمام جميع الدول، ويحقّ لكلّ دولة الاستناد إلى المصالح القانونية الناشئة عن حماية هذه الحقوق.(Erga omnes)

٢. هي قاعدة أقرّها المجتمع الدولي من خلال الإجماع باعتبارها قاعدة مُطلَقة غير قابلة للانتهاك، ولا يمكن تعديلها إلّا من خلال قاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام تحمل نفس الصفة والإلزام..(Jus cogens)

٣. أحمدى نجاد، مريم (شتاء ١٣٩١)، «الالتزامات تجاه المجتمع الدولي ومكانتها في قانون مسؤولية الدولة الدولية »، فصلية السياسة الخارجية، سنة ٢٦، ص٩٨٥-٩٦١

ذلك في الديمقراطيات الغربية، حيث تعمل الحكومات على تقييد النقاشات والحوار الحي في المجتمع المدني وبين المجتمع، والزعماء السياسيين، والدولة(Howie, 2018: 12)

في العديد من الوثائق والبيانات الدولية، مثل المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمادة ١٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة ٩ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و... يتم الاعتراف بحق كل فرد في حريّة التعبير بشكل صريح. وفقًا للفقرة الثانية من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، تشمل حريّة التعبير على نحو واسع الأفكار، والآراء، والمعتقدات، والمعلومات.

تعتبر الوثائق القانونية الدولية حريّة التعبير حقًا يمكن ممارسته «شفهيًا، أو كتابيًا، أو مطبوعًا، أو في شكل فني، أو من خلال أي وسيلة إعلامية أخرى يختارها الفرد». هذا الحق يعتبر جوهريًا لضمان المشاركة الفعّالة للأفراد في المجتمع والحفاظ على التنوع الفكري، كما يساهم في تعزيز حقوق الإنسان وحرية الأفراد في التعبير عن أنفسهم (Gunatilleke, 2021:92)«على عكس التصوّر العام الذي يرى حريّة التعبير كحق غير محدود، فإنّ هذا الحق يحمل في طيّاته قيودًا معينة. ففي حين يُعتبر حقّ حريّة التعبير من الحقوق الأساسية والجوهرية، فإنه لا يُعَدّ حقًا مطلقًا بل يواجه بعض الحدود التي تهدف إلى حماية مصالح أخرى، مثل الحفاظ على الأمن العام، النظام العام، الأخلاق العامة، وحقوق الآخرين.

في بعض المعاهدات الدولية، تم تحديد قيود على حريّة التعبير؛ على سبيل المثال، في الفقرة ٣ من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يتم التعرّف على القيود القانونية التي تهدف إلى ضمان احترام حقوق الأفراد أو كرامتهم، وحماية الأمن الوطني، والنظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق العامة. تُعتبر هذه القيود جزءًا من السعي لتحقيق توازن بين الحريات الفردية والاحتياجات الاجتماعية. على الرغم من أن حريّة التعبير هي حق معترف به عالميًا، فإنها يجب ألا تُؤدي إلى انتهاك حقوق الآخرين أو المبادئ والقيم التي تحترمها المجتمعات. تمامًا كما هو الحال مع العديد من حقوق الإنسان الأخرى التي ترتبط بحقوق الأفراد الآخرين، يجب أن يتم تقييد نطاق ممارسة هذا الحق. لذا، يمكن أن تضرّ حريّة التعبير المطلقة بحقوق الآخرين، بما في ذلك كرامتهم، وأمنهم، والمصالح الوطنية للمجتمع. وفي بعض الحالات، قد تُسبّب تجليات هذا الحق ضررًا للمشاعر والعواطف الإنسانية أيضًا؛ لذلك، يُصبح من الضروري تقييد هذا الحق في بعض الحالات. هذا الأمر مبرر تمامًا في الإطار العالمي لحقوق الإنسان.(أمين‌الرعايا، ١٤٠٤: ١-٨)

لذا، لا يمكن اعتبار حق حريّة التعبير مطلقًا سواء في نطاق الحقوق الإسلامية أو حتى في حقوق الإنسان الدولية. هناك معايير مثل الأمن العام، النظام العام، الصحة العامة أو الأخلاق العامة التي تشكل حدودًا لهذا الحق، مما يؤدي إلى فرض قيود على التصرفات مثل الافتراء، التشهير، الشتائم، الإباحية، إثارة الفتن والتحريض، الكلمات العدائية والمثيرة للكراهية، المعلومات السرية والمحجوزة، الأسرار التجارية، الإساءة إلى المقدسات، والشهادات الكاذبة وغيرها من السلوكيات التي تهدد النظام الاجتماعي أو تؤذي الآخرين. كما يُعَتَرف بحماية الخصوصية كجزء من القيود القانونية المقبولة لحريّة التعبير. فعندما تتعارض أي حريّة مع حقوق الآخرين، فإنها تستدعي تحديدًا أو تقييدًا. في هذا الصدد، يصرح جون ستيوارت ميل في كتابه "عن الحريّة" بأن: «الهدف الوحيد الذي يمكن من أجله فرض السلطة على أي عضو في مجتمع متمدّن ضد إرادته هو منع الضرر عن الآخري (Stuart Mill, 1958:22)من ثم، يُعدّ هذا مبدأً مقبولًا في القانون الدولي والقوانين الداخلية للدول، حيث إن تحقيق أهداف واسعة مثل الأمن الوطني، النظام العام، الصحة العامة، والأخلاق العامة يمكن أن يفرض قيودًا على ممارسة حق حرية التعبير (Gunatilleke, 2021:92) .

في هذا السياق، تبرز مسألة في غاية الأهمية، وهي تحديد القيود التي يمكن تبريرها عقلانيًا. وبعبارة أخرى، ما هي الحدود المقبولة التي تضمن عدم تعارض المصالح العامة — كالأمن الوطني، النظام العام، الصحة العامة، والأخلاق العامة — مع حق الأفراد في حرية التعبير؟

استنادًا إلى تجارب المجتمعات المختلفة، من الواضح أن كل نظام حاكم يتبنى نهجًا مختلفًا بناءً على الأيديولوجية التي يستند إليها. وبالتالي، فإن معيار معقولية وتبرير القيود المفروضة على حرية التعبير من قبل السلطات يعتمد على الأسس الفكرية التي تنطلق منها. وبناءً على ذلك، فإن طبيعة هذه القيود قد تختلف تبعًا لكون المجتمع ذو طابع علماني أو ديني، حيث تبرر كل منظومة فكرية قيودًا تتماشى مع رؤيتها الخاصة. لذا، وبالنظر إلى ارتكاز الأساس الفكري والأخلاق العامة للمجتمع الإيراني على مبادئ الدين الإسلامي، وأهمية ومكانة رؤية الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، سيتم في ما يلي دراسة منهجه النظري وسيرته العملية في مجال حرية التعبير، مع توضيح الضوابط والقيود المحتملة التي ينبغي مراعاتها عند ممارسة هذا الحق في المجتمع الإيراني.

حق حرية التعبير من منظور الإمام علي (ع)

مفهوم "البيان" في الفكر الإسلامي لها أهمية كبيرة. في سورة الرحمن، بعد طرح نعمة خلق الإنسان العظيمة، يشير الله سبحانه وتعالى إلى نعمة البيان التي تدل على عظمة هذه النعمة الإلهية: "خَلَقَ الإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ". بالإضافة إلى ذلك، الآية ١٨ من سورة الزمر تعتبر ذات أهمية خاصة في هذا السياق: "فَبَشِّرْ عِبَادِي * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ". من الواضح أن القضية الرئيسية في هذه الآية ليست مجرد الاستماع؛ لأن الاستماع هو وسيلة للاتباع واختيار أفضل الأقوال، ويستطيع عباد الله اختيار "أحسن القول" عندما يتم طرح الأقوال الحسنة أو حتى الأقل من ذلك. لذا، من الضروري توفير مثل هذه الفرصة للمستمعين، ولن يتأتى ذلك إلا في ظل حرية التعبير. (ميرمحمدي، ١٣٨٤: ٩٨) في هذا السياق، الإمام علي (عليه السلام) باعتباره نموذجًا للحكومات الإسلامية، قدّم رؤية شاملة لحقوق الإنسان، ليس فقط من خلال تقديم نظريات سامية، بل أيضًا من خلال تنفيذ هذه المبادئ في الواقع، مما قدم نموذجًا خالدًا للحكم العادل والأخلاقي. وهذه الخصائص جعلت تعاليمه تظل محطّ تأمل بعد قرون من استشهاده، وتظل مصدر إلهام للجهود العالمية لتحقيق العدالة والأخلاق.

إنشاء بيئة سياسية مفتوحة في مجال حرية التعبير

كان الإمام علي (عليه السلام) لا يدعو الجميع، وخاصة الحكام، إلى احترام حق حرية التعبير للآخرين فحسب، بل كان أيضًا ملتزمًا بهذا المبدأ بنفسه. في فترة حكومته، كانت البيئة السياسية للمجتمع مفتوحة وخالية من التكلف، وكان يحث الناس مرارًا على التعبير عن نقاط ضعف الحكومة وتشجيعهم على قول الحق. من بين هذه المواقف، نجد جزءًا من الخطبة ٢٠٧ من نهج البلاغة، حيث قال في حرب صفين: «فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلَّمُ بِهِ الْجَبَابِرَةُ وَلَا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ وَلَا تُخَالِطُونِي بِالْمُصَانَعَةِ، وَلَا تَظُنُّوا بِي اسْتِثْقَالًا فِي حَقٍّ قِيلَ لِي وَلَا الْتِمَاسَ إِعْظَامٍ لِنَفْسِي، فَإِنَّهُ مَنِ اسْتَثْقَلَ الْحَقَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَوِ الْعَدْلَ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ، كَانَ الْعَمَلُ بِهِمَا أَثْقَلَ عَلَيْهِ. فَلَا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ وَلَا آمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّيبالله» (بحراني، ١٣٧٥: ٧٤) هذه الكلمات تعكس التزام الإمام علي (ع) بالشفافية والعدالة، وحرصه على أن يكون الحق هو الموجه لأعماله، مشجعًا الناس على التعبير عن آرائهم دون خوف أو تردد.

كما لوحظ، يرى الإمام علي (عليه السلام) أن حرية التعبير هي مقدمة للحكم العادل، وفي الحقيقة هي تسهّل تنفيذ العدالة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أكد الإمام علي (عليه السلام) على ضرورة احترام هذا الحق في أوامره إلى موظفيه وقادته. من بين هذه الأوامر، نجد في وصيته الشهيرة إلى مالك الأشتر، التي تعتبر من أجمل الوثائق الإدارية له، قوله: «إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الْآثَامِ فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الْأَئِمَّةِ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ؛ وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلَفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَاذِهِمْ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَ أَوْزَارِهِمْ وَ آثَامِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنْ ظَالِماً عَلَى ظُلْمِهِ، وَلاَ آثِماً عَلَى إِثْمِهِ، أُولَئِكَ أَخَفُّ عَلَيْكَ مَؤُونَةً، وَأَحْسَنُ لَكَ مَعُونَةً، وَأَحْنَى عَلَيْكَ عَطْفاً، وَأَقَلُّ لِغَيْرِكَ إِلْفاً، فَاتَّخِذْ أُولَئِكَ خَاصَّةً لِخَلَوَاتِكَ وَحَفَلاَتِكَ؛ ثُمَّ لْيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ وَأَقَلَّهُمْ مُسَاعَدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللهُ لأَوْلِيَائِهِ، وَاقِعاً ذَلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ

وَقَعَ. وَالْصَقْ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالصِّدْقِ، ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَى أَلاَّ يُطْرُوكَ وَلاَ يَبْجَحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الاْطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ، وَتُدْنِي مِنَ الْعِزَّةِ» (آشتياني، ١٣٧٩: ١٣٧) لذا، فإن الصراحة في قول الحق وجرأة الكلمة تعتبر من صفات محمودة ومطلوبة من وجهة نظر الإمام علي (عليه السلام)، إلى درجة أنها تُعتبر سببًا في تفضيل الوزراء والمستشارين الحكوميين.

الحرية في التعبير عن الاعتراض وضرورة النقد البنّاء

من مظاهر حرية التعبير، التحرر من الخوف عند إبداء الانتقادات (Masferrer, 2023:266) وهذا يعني أن يتمكن الأفراد من تحليل وتقييم جهاز الحكم بسهولة، وبيان نقاط الضعف والنقص فيه، وفي الوقت ذاته، ينبغي على الحاكم أو المعنيين بهذه الانتقادات أن يتحلوا بسعة الصدر لتقبلها. وقد تكون هذه الانتقادات والاعتراضات شفوية، أو وفقًا لما نصت عليه لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، غير شفوية من خلال توزيع المنشورات أو عرض اللافتات والشعارات (Kivenmaa v. Finland, UN Human Rights Committee,1994).

وفي الوقت نفسه، كانت قضية النقد والتوجيه في حكومة علي (عليه السلام) تحتل مكانة خاصة. ففي كتابه رقم ٥٣ من نهج البلاغة، كتب أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى مالك الأشتر قائلاً: 'خصص جزءًا من وقتك لأولئك الذين يحتاجون إليك، حتى تتمكن من التحضير لهذا الوقت وتجلس في مجلس عام للعمل من أجلهم. فكن متواضعًا في ذلك المجلس من أجل الله، ولا تضع حواجز بينك وبين الجيش أو الحراس أو الحماة، ليتمكن من يتحدث إليك من التعبير بحرية ودون تردد أو خوف. فقد سمعت من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: «تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لاَ يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِع». ثُمَّ احْتَمِلِ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَ الْعِيَّ، وَ نَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالاَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ، وَيُوجِبْ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ. وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً، وَامْنَعْ فِي إِجْمَال وَإِعْذَار. ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لاَ بُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا، مِنْهَا إِجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتَّابُكَ، وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ يَوْمَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ بِمَا تَحْرَجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ. وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْم عَمَلَهُ، فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْم مَا فِيهِ.»(بحراني، ١٣٧٥: ٢٨٩) لذلك، كان أمير المؤمنين علي (عليه السلام) يعتبر الصبر والتحمل أمام الانتقادات القاسية وأحيانًا غير المهذبة من سمات الحكم الرشيد ووسيلة لجلب رحمة الله وسببًا للأجر في الآخرة. فقد كانت حكومة علي (عليه السلام) توفر بيئة تجعل حتى الأعداء والمخالفين يشعرون بالأمان، ويتمكنون من التحدث بحرية، ويجرؤون على تحديه حتى في ذروة قوته وسلطانه. كما حدث عندما سأل أحد أصحابه، وهو همّام، عن أوصاف المتقين، فوقف الإمام (عليه السلام) يخطب خطبته المشهورة بعد تفكير طويل. لكن قبل أن ينتهي كلامه، سقط همام مغشيًا عليه ومات. عندها قال أمير المؤمنين (عليه السلام): 'اعلموا أنني كنت أخشى مثل هذا المآل عليه. ثم أضاف: 'إن النصيحة الصادقة تؤثر هكذا على أهلها. وفي تلك اللحظة، تحدث ابن كوّاء، أحد الخوارج، قائلاً: فَمَا بَالُكَ يَا أَمِيرَالْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ (عليه السلام) وَيْحَكَ، إِنَّ لِكُلِّ أَجَلٍ وَقْتاً لَا يَعْدُوهُ وَسَبَباً لَا يَتَجَاوَزُهُ؛ فَمَهْلًا لَا تَعُدْ لِمِثْلِهَا، فَإِنَّمَا نَفَثَ الشَّيْطَانُ عَلَى لِسَانِكَ» (فيض¬الإسلام، ١٣٧٩ ٦٢٠) كان هذا النوع من النقد دون خوف منتشرًا في حكومة أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، على عكس ما هو سائد في العديد من الحكومات المعاصرة، حيث يُواجه الاعتراض على الحكومة في بعض الدول التي تدعي احترام حقوق الإنسان بقوانين وإجراءات تقييدية، بل وأحيانًا تمنع الاعتراضات بشكل قانوني أو عملي. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، ردًا على الاحتجاجات الواسعة التي نشأت من حركات السود المعارضة لخط أنابيب داكوتا، اقترحت ما لا يقل عن ٢٠ ولاية أمريكية قوانين جديدة للحد من قدرة المواطنين على الاعتراض. وفي هذا السياق، عبر اثنان من الخبراء في الأمم المتحدة عن قلقهما في بيان مشترك بشأن القوانين المقترحة ضد الاعتراض، مؤكدين:« إذا تم تحويل هذه المشاريع إلى قوانين، فستؤثر بشكل خطير على ممارسة حق حرية التعبير (Howie, 2018:14) بالإضافة إلى حرية التعبير عن الانتقاد، كان الإمام علي (عليه السلام) دائمًا يسعى للإجابة على انتقادات خصومه برحابة صدر وكلام مفعم بالحجج والدلائل.

على سبيل المثال، ذات يوم كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يخطب على منبر الكوفة في سياق حديثه عن موضوع حكميْن اللذين سببا كارثة كبيرة للعالم الإسلامي بعد معركة صفين. بينما كان يتحدث، قام أحد أصحابه و قال: « نَهيتَنا عن الحكومة ثم أمَرتَنا بها. [فما ندري] فلم نَدر أيّ الأمرين أرشَد؟ فَصَفِق (عليه السلام) إحدى يديه على الأخرى ثم قال: «هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْعُقْدَةَ، أَمَا وَاللَّهِ لَوْ أَنِّي حِينَ أَمَرْتُكُمْ [بِمَا أَمَرْتُكُمْ] بِهِ، حَمَلْتُكُمْ عَلَى الْمَكْرُوهِ الَّذِي يَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً، فَإِنِ اسْتَقَمْتُمْ هَدَيْتُكُمْ وَإِنِ اعْوَجَجْتُمْ قَوَّمْتُكُمْ وَإِنْ أَبَيْتُمْ تَدَارَكْتُكُمْ لَكَانَتِ الْوُثْقَى، وَلَكِنْ بِمَنْ وَإِلَى مَنْ؟ أُرِيدُ أَنْ أُدَاوِيَ بِكُمْ وَأَنْتُمْ دَائِي، كَنَاقِشِ الشَّوْكَةِ بِالشَّوْكَةِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ ضَلْعَهَا مَعَهَا. اللَّهُمَّ قَدْ مَلَّتْ أَطِبَّاءُ هَذَا الدَّاءِ الدَّوِيِّ وَكَلَّتِ [النَّزَعَةُ] النَّزْعَةُ بِأَشْطَانِ الرَّكِيِّ.... إِنَّ الشَّيْطَانَ يُسَنِّي لَكُمْ طُرُقَهُ، وَيُرِيدُ أَنْ يَحُلَّ دِينَكُمْ عُقْدَةً عُقْدَةً، وَيُعْطِيَكُمْ بِالْجَمَاعَةِ الْفُرْقَةَ وَالْفُرْقَةِ الْفِتْنَةَ، فَاصْدِفُوا عَنْ نَزَغَاتِهِ وَنَفَثَاتِهِ، وَاقْبَلُوا النَّصِيحَةَ مِمَّنْ أَهْدَاهَا إِلَيْكُمْ وَاعْقِلُوهَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» (بحرانی،١٣٧٠: ٢٠٩ – ٢٠٨) الموارد المذكورة تشير إلى حقيقة أن الناس، بغض النظر عن أي خوف أو مراعاة، كانوا يعبرون عن آرائهم وانتقاداتهم أمامه، وكان الإمام (عليه السلام) يرد عليهم دون أن يطبق عليهم أي عقوبات أو قمع عملي.

من الأحداث الأخرى التي تبرز مدى اهتمام الإمام علي (عليه السلام) بالانتقادات والشكاوى هي حادثة زيارة امرأة شجاعة تُدعى سودة همدانية إليه. فقد ذهبت سودة للاحتجاج على تصرفات أحد موظفي الإمام (عليه السلام) وعبّرت عن شكواها منه. في تلك اللحظة، قام الإمام (عليه السلام) بإخراج جلد من جيبه، ودعا إلى الالتزام بالعدل ثم قام بإعفاء الموظف من منصبه. وكتب الإمام (عليه السلام) إلى موظفه قائلاً: 'عندما يصلك هذا الكتاب، نفذ ما فيه حتى أرسل من يتسلم العمل منك. ثم سلمت سودة الكتاب إلى الموظف، وبعد تسليمه، تم عزله فورًا. (محمدی ری‌شهری،١٣٨٩: ٢٧) في هذه القضية التي تم ذكرها في العديد من الكتب، تبين أن الإمام علي (عليه السلام) كان يقبل النقد بسهولة عندما يكون الشكوى بحق من الناس تجاه موظفيه، وكان يعالج المشكلة بسرعة وبدون تأخير.

التكليف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

أحد أهم مصاديق حرية التعبير التي تعد من أعظم الفرائض الإلهية في النصوص الإسلامية هو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي تم ذكره في الآية ٧١ من سورة التوبة كعلامة على المؤمنين الحقيقيين. إن الامتثال لهذا المبدأ يعد من أهم الفرائض والواجبات الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أساس الدين واستمراره وبقاءه وحفظ كيان المسلمين مرتبط بتطبيق هذا المبدأ. ومن جهة أخرى، فإن التلازم بين حق حرية التعبير وواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خاصة في الأمور الاجتماعية والسياسية، أمر واضح للغاية بحيث يدركه أي ضمير سليم. وهذا يعني أنه كيف يمكن للناس أن يُكلفوا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجاه تصرفات الحكومة وفي نفس الوقت يُحرمون من حرية التعبير؟ (کاتوزیان،١٣٨٢: ٥١) بلا شك، أحد الأمور التي كان الإمام علي (عليه السلام) يسعى دائمًا لنشر ثقافتها في مجتمع المسلمين هو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي هذا السياق، تم نقل العديد من وصاياه، من بينها قوله: 'قوام الشريعة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة حدود الله»(شیخ‌الإسلامی، ١٣٧٧: ٥٤٢) هذه الكلمة تُظهر أهمية هذا المبدأ الكبير عند الإمام علي (عليه السلام) كما كان الإمام (عليه السلام) يرى أن الجهاد يقوم على أربعة أسس، واثنان منها هما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (ناظم‌زاده قمی، ١٣٧٥: ١٣٧) هذا الأمر يبيّن أن بيان الحق من وجهة نظر الإمام علي (عليه السلام) في بعض الحالات ليس فقط أمرًا مشروعًا بل واجبًا. ويمكننا أن نتحدث عن 'تكليف البيان'، ومن بين هذه الحالات هو عندما يكون الجهاد باللسان، كما ورد في رسالته رقم ٤٧، حيث قال: «وَاللهَ اللهَ فِي الجِهادِ بِأموالِكُم وأنفُسِكُم وألسِنَتِكُم في سَبيلِ الله ».(بحرانی، ١٣٧٠: ٢٠٢) النقطة المهمة هنا هي أن من منظور أمير المؤمنين (عليه السلام)، حرية التعبير في بعض الأحيان ليست مجرد حق، بل هي تكليف على عاتق المسلمين. وهناك العديد من الأمثلة التي تظهر هذا المعنى في تعاليمه (عليه السلام)

الشيخ آية الله مكارم الشيرازي في شرح خطبة الجهاد، حيث يقول:«هو لباس التّقوى ودرع الله الحصينة وجنّته الوثيقة»

(نهج‌البلاغه، خطبه ٢٧) في تفسير جملة 'وجنته الوثيقة'، يبيّن آية الله مكارم الشيرازي أن الهدف من تشريع الجهاد هو حماية المجتمع الإسلامي وإزالة الموانع التي تعترض طريق الدعوة وحرية التعبير.(مكارم شيرازى، ١٣٧٩: ١٣٨) أمر آخر، هو أن الإمام علي (عليه السلام) في تحفيز الناس على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في خطبته رقم ١٥٦، قال: «إن الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، لخُلقان من خُلق الله سبحانه، وإنهما لا يقربان من أجل، ولا ينقصان من رزق» (بحرانى، ١٣٧٠: ٤٧٨) وفي النهاية، فإن اهتمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بهذا المبدأ كان بالغ الأهمية لدرجة أنه في وصيته لأبنائه، الإمام الحسن (عليه السلام) والإمام حسين (عليه السلام)، شدد على ضرورة التمسك به: « قولوا للناس قولًا حسنًا، كما أمركم به ربكم، لاتَتْرُكوا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْى عَنِ الْمُنْكرِ فَيوَلَّى عَلَيكمْ شِرَارُكمْ، ثُمَّ تَدْعُونَ فَلا يسْتَجَابُ لَكمْ.»(ابن ابى الحديد، ١٣٧٥: ٢٥٦)

حدود حرية التعبير في الفكر والحكم العلوي

تُعَدّ حرية التعبير أحد أركان الحياة الجماعية للبشر، ومع ذلك فإنّ كرامة الإنسان وشرفه ومكانته تحظى بأهمية كبرى، لدرجة أنّ انتهاكها يكاد يكون مساوياً لإهدار حق الإنسان في الحياة. (جعفري، ١٣٧٧: ١٦٩)

من هذا المنطلق، يرى بعض المفكرين الإسلاميين أنّ الحرية المطلقة في الفكر لا تستلزم بالضرورة حريةً مطلقةً في التعبير والكتابة. ولتوضيح ذلك، لنفترض أنّ شخصًا ما توصل في تفكيره إلى أنّ معيار الحياة هو القوة، بمعنى أنّ الحياة حق للأقوى، وأنّ على الضعفاء أن يسلّموا بحقهم في الحياة للأقوياء. ولو افترضنا أيضاً أنّ هذا الشخص قدّم مغالطات منطقية جذابة لدعم هذا الادعاء، (جعفري، ١٣٧٧: ١١٧). فهل يمكن، استنادًا إلى حقّ حرية التعبير، السماحُ بنشر هذا الادّعاء الهدّام، بما يتضمّنه من مغالطات، داخل المجتمع، حيث تتكوّن أغلبيّة أفراده من عقولٍ عاديّة؟ وهل يمكن للرأي العام، باستثناء العقول المتمرّسة، استيعاب التناقضات الفكرية والتضارب في الآراء؟ (جعفري، ١٣٧٧: ١٦٩) كلا، لأنّ التأمّل في سيرة مولى المتّقين واستنادًا إلى أقواله وأفعاله، يُظهر بوضوح أنّ حرية التعبير في فكر الإمام (ع) ليست مطلقة، بل لها حدودٌ تقيّد إطلاقها. وبناءً على ذلك، سيتمّ فيما يلي استعراضُ أهمّ هذه القيود بإيجاز.

أولًا – احترام لكرامة الإنسان وسمعته

إحدى حدود حرية التعبير هي الحفاظ على كرامة الإنسان في التعبير عن الآراء والمعلومات. في هذا السياق، تُعدّ بعض الأفعال مثل الغيبة، والافتراء، والإهانة من بين الأشياء التي قد تلحق الأذى بشرف الأفراد. إنّ تجنّب هذه الأفعال يُعتبر أمرًا في غاية الأهمية لدرجة أن الإمام (ع) يُصنّف الغيبة بأنها من أعدى الناس عند الله تعالى (تميمي آمَدي، ١٣٧٨: ٢٦٤) وفي مكان آخر، يقول: "عليك أن تبتعد عن الغيبة، فإن الغيبة تُعرّضك للعداوة مع الناس وتفقدك ثوابك" (ناظم زاده قمي، ١٣٧٥: ٤٥٢) كما أن الإمام عليّ (ع) يعتبر التهمة من أسوأ الأشياء (تميمي آمَدي، ١٣٧٨: ٣٧٢)

في الواقع، كان الإمام علي (ع) يُعطي احترامًا كبيرًا لشرف وكرامة الإنسان، لدرجة أنه عند تعارض حقّ حرية التعبير مع حقّ كرامة الإنسان، كان يعتبر التعبير عن أشياء تتعارض مع كرامة الآخرين أمرًا عظيمًا ومصدرًا للعداوة، وأحد أسوأ الأفعال.

الإمام عليّ (ع) لا يرى أن الشتم والسبّ يستحقّان حتى لأولئك الذين كانوا في صراع وحرب معه. ففي معركة صفين، وعندما كان بعض أصحابه يردّون على الذين كانوا يسبّون الإمام (ع) من جيش الشام، قال لهم:« إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَّابِينَ، وَ كِنَّكُمْ لَوْ وَصَفْتُمْ أَعْمَالَهُمْ وَذَكَرْتُمْ حَالَهُمْ كَانَ أَصْوَبَ فِي الْقَوْلِ وَأَبْلَغَ فِي الْعُذْرِ، وَقُلْتُمْ مَكَانَ سَبِّكُمْ إِيَّاهُمْ اللَّهُمَّ احْقِنْ دِمَاءَنَا وَدِمَاءَهُمْ وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا وَ بَيْنِهِمْ وَاهْدِهِمْ مِنْ ضَلَالَتِهِمْ، حَتَّى يَعْرِفَ الْحَقَّ مَنْ جَهِلَهُ وَيَرْعَوِيَ عَنِ الْغَيِّ وَالْعُدْوَانِ مَنْ لَهِجَ بِهِ»(جرداق، ١٣٧٣: ٢٠٨) الموارد المذكورة هي أمثلة قليلة من العديد من الحالات التي توضح في سيرة الإمام علي (ع) أن

احترام كرامة الإنسان هو قيدٌ يحدّ من الحرية المطلقة للتعبير في المجتمع.

ثانيًا – تجنب الخداع وإثارة الفتنة

في بعض الأحيان، يؤدي انحراف المجتمع عن المبادئ الأخلاقية إلى تحول القيم في أذهان الناس إلى ضد القيم، حتى يُعتبر التلاعب والكذب نوعًا من الذكاء، ويُنظر إلى الوفاء بالعهد والصدق على أنه سذاجة. ومع ذلك، من وجهة نظر أمير المؤمنين (ع)، يُعدّ التلاعب والمكائد من الرذائل التي تنبع من خبث النفس، وقد ذكر في ذمّها العديد من الأقوال، من بينها: «إيّاكَ والخَديعَةَ فَإنَّها مِن خُلُقِ اللِّئامِ» (تميمى آمدى، ١٣٧٨: ٣١٨) لم يكن الإمام علي(ع) ينهى الناس عن الخداع والمكائد فحسب، بل كان أول من يلتزم بهذا المبدأ، بحيث يمكن ملاحظة التزامه بذلك بوضوح في سيرته العملية. على سبيل المثال، في الخطبة ١٩١ من نهج البلاغة، يقول الإمام (ع):«وَاللَّهِ مَا مُعَاوِيَةُ بِأَدْهَى مِنِّي، وَلَكِنَّهُ يَغْدِرُ وَيَفْجُرُ؛ وَلَوْ لَا كَرَاهِيَةُ الْغَدْرِ لَكُنْتُ مِنْ أَدْهَى النَّاسِ، وَلَكِنْ كُلُّ غُدَرَةٍ فُجَرَةٌ وَكُلُّ فُجَرَةٍ كُفَرَةٌ، وَلِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يُعْرَفُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَاللَّهِ مَا أُسْتَغْفَلُ بِالْمَكِيدَةِ وَلَا أُسْتَغْمَزُ بِالشَّدِيدَةِ» (بحرانى، ١٣٧٥: ٨٤٩) وفي جزء آخر من هذه الخطبة، يضيف: «وَلَقَدْ أَصْبَحْنَا فِي زَمَانٍ قَدِ اتَّخَذَ أَكْثَرُ أَهْلِهِ الْغَدْرَ كَيْساً وَنَسَبَهُمْ أَهْلُ الْجَهْلِ فِيهِ إِلَى حُسْنِ الْحِيلَةِ، مَا لَهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ. قَدْ يَرَى الْحُوَّلُ الْقُلَّبُ وَجْهَ الْحِيلَةِ وَدُونَهَا مَانِعٌ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ، فَيَدَعُهَا رَأْيَ عَيْنٍ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَيَنْتَهِزُ فُرْصَتَهَا مَنْ لَا حَرِيجَةَ لَهُ فِي الدِّينِ» (مكارم شيرازى، ١٣٧٩: ٤٥١) وبهذا القول، يُفرّق بين الكلام المصحوب بالخداع والمكر، وبين السياسة والحكمة. ولذا، فإنّ أهمية التعبير الصحيح واضحة، إذ في بعض الأحيان قد يشعل الإنسان نار الفتنة بكلمة واحدة فقط. من هنا، يقول الإمام علي(ع) في بيان عاقبة من يثير الفتنة: "من يشتعل نار الفتنة، يكون هو الحطب الذي سيحترق بها". بمعنى أنّ من يثير الفتنة سيكون هو نفسه واقعًا في تلك الفتنة. (خوانساري، ١٣٦٦: ٤٥٨)

بناءً على ذلك، الكلام الذي يكون مصحوبًا بالخداع والمكر والخيانة، أو الذي يثير الفتنة، يُعدّ مذمومًا من وجهة نظره، ولا يُعتبر حرية التعبير سببًا مبررًا لاستخدام الخداع والمكر أو إثارة الفتنة، ولن يكون هذا مبررًا له.

في القانون الدولي، لا يوجد تعريف موحد لجريمة الفتنة، ومن المحتمل أن لا توجد جريمة تم تعريفها بشكل غامض مثل جريمة الفتنة. تعتبر جريمة الفتنة، التي غالبًا ما تُعرف كجريمة تحريض على التمرد ضد الدولة، جريمة قديمة يتم استخدامها بشكل متكرر لاستهداف الجرائم السياسية، وأحيانًا يتم الخلط بينها وبين الاحتجاج السلمي والنقد في القوانين الداخلية للدول. تم انتقاد قوانين الفتنة بشكل واسع من قبل الأمم المتحدة، والمتخصصين في حقوق الإنسان، والمحاكم، والسلطات التشريعية، وغيرهم كأداة يستخدمها الحكومات لانتهاك حق حرية التعبير (Smith, 2022:2).

ما يُعتبر في هذا المجال كقاعدة لشرعية أو عدم شرعية تصرفات الحكام في منع الفتنة والشغب هو النظرية التي وضعها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي أكدت على أن الدول يجب أن تتحلى بالدقة الشديدة بحيث تلتزم أي قوانين قد تحد من حرية التعبير بالشروط الصارمة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) بمعنى أن أي قيد يجب أن يكون ضروريًا، ويُستند إلى قانون محدد، ويُطبق فقط لأغراض معينة مثل (أ) احترام حقوق أو سمعة الآخرين، أو (ب) حماية الأمن القومي، النظام العام، الصحة العامة أو الأخلاق (U.N. Human Rights Committee, 2011:para.30) .

ثالثًا – الصدق في القول والابتعاد عن الكذب

الكذب هو أحد المواضيع التي، عندما يتعارض مع حق الفرد في حرية التعبير، قد يكون مخالفًا للتربية الروحية وبالتالي مقيدًا لحرية التعبير. في هذا السياق، هناك العديد من الأقوال للإمام علي(ع)، ومن بينها قوله: "علامة الإيمان هي أن تختار الصدق في الأماكن التي تضرّ بك على الكذب الذي يعود عليك بالنفع، ولا تقول أكثر مما تعمل، وعند نقل الحديث عن الآخرين، يجب أن تأخذ في اعتبارك تقوى الله." (ناظم زاده قمي، ١٣٧٥: ٥٠٠)وفي شرح هذا القول، يقول ابن أبي الحديد: «علامة الإيمان أن تؤثر الصّدق حيث يضرّك على الكذب حيث ينفعك و أن لا يكون في

حديثك فضل عن عملك و أن تتّقي الله في حديث غيرك» (ابن ابی‌الحدید، ١٣٧٤: ٢٦٩) كما لوحظ، فإن حرية التعبير من وجهة نظر أمير المؤمنين (ع) تحتوي على قيد كبير تحت عنوان تحريم الكذب الذي لا يجوز على الإطلاق.

إنّ منع الكذب يثير تساؤلات هامة بشأن توافقه مع حرية التعبير في قوانين حقوق الإنسان الدولية. في الواقع، كما هو الحال في المبادئ الإسلامية وفي وجهة نظر الإمام علي (ع)، يُعدّ الكذب من الكبائر ومن القيود الجادة على حرية التعبير. ولكن في قوانين حقوق الإنسان، لا يُعطى نفس الاهتمام. وإذا أدى الكذب إلى فرض قيود منصوص عليها في المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(ICCPR) فإنه سيُحظر. وفي هذا السياق، يحدد المسؤولون القضائيون المختصون ما إذا كان التعبير الكاذب يتعارض مع معايير حرية التعبير أم لا.

فيما يتعلق بالأخبار الكاذبة من المسؤولين الحكوميين، لا تُعتبر الأخطاء الطفيفة أو عدم الدقة الهامشية ذات أهمية كبيرة، ولكن التصريحات الكاذبة الجسيمة التي تتناقض بشكل ملحوظ مع الحقائق المعروفة قد تتداخل مع حرية التعبير. يتعلق هذا الموضوع بالمعلومات الموضوعية الخاطئة، وليس بالآراء الشخصية أو الدعاية أو التبريرات. بالإضافة إلى ذلك، فإن النية السيئة والتأثيرات الضارة المحتملة تعدّ أمورًا هامة: هذا الصنف يتعلق بالتصريحات التي يعلم مرتكبها أو يجب أن يعلم أنها غير صحيحة، والتي قد تؤدي إلى تضليل أو خداع المستمعين ليصدقوا الأكاذيب أو يشككوا في الحقائق التي يمكن التحقق منها، أو الأكاذيب التي قد تؤدي إلى حدوث فوضى وتشويش في المناقشات العامة (Pentney, 2022: p.18-21).

رابعًا – الابتعاد عن الابتداع في الشريعة

البدعة في اللغة تعني القيام بأمر لم يسبق له مثيل، ولكن بين الفقهاء وعلماء الإسلام، هي تعني إضافة أو تقليل شيء على الدين دون دليل معتبر. وبما أن المعارف والأحكام الإلهية يجب أن تُثبت من خلال الوحي والأدلة المعتبرة، فإن أي بدعة تُعدّ كبيرة من الكبائر. عادةً ما تبدأ جميع الانحرافات من البدع، وإذا لم يتم منع البدعة، وكل شخص أضاف أو حذف شيء على دين الله بناءً على ذوقه الشخصي وفكره القاصر، فلن يمر وقت طويل حتى يتحول الدين الإلهي كليًا ويُمحى ويُدمر. بناءً على ذلك، فإن تحريم البدعة له دور فعال في حفظ وحماية القرآن الكريم والدين الإسلامي. (مكارم الشيرازي، ١٣٧٥: ٥٧٧)وفي هذا السياق، يقول الإمام (ع) في خطبته ١٧٦ بشأن تحريم البدع: «وَاعْلَمُوا عِبادَ اللَّهِ، أنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْتَحِلُّ الْعامَ ما اسْتَحَلَّ عَاما أوَّلَ، وَيُحَرِّمُ الْعامَ ما حَرَّمَ عَاما أوَّلَ، وَ أنَّ ما أحْدَثَ النَّاسُ لا يُحِلُّ لَكُمْ شَيْئا مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ، وَلَكِنَّ الْحَلالَ مَا أحَلَّ اللَّهُ، وَالْحَرامَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ» (آشتياني، ١٣٧٩: ٢٢٦ – ٢٢٧) كما ذكرنا، إذا كان البيان مصحوبًا بالبدعة، فإن هذا القول لا يمتلك مشروعية شرعية، وقد تم منعه من قبل الشارع المقدس. وكذلك، في خطبته رقم ٨٤، التي تحدث فيها عن صفات المتقين والفاسقين، وعن التوعية بشأن مكانة أهل البيت بين الناس، تحدث عن البدعة وابتداع الأمور في الدين، قائلاً: «وَآخَرُ قَدْ تَسَمَّى عَالِماً وَلَيْسَ بِهِ، فَاقْتَبَسَ جَهَائِلَ مِنْ جُهَّالٍ وَأَضَالِيلَ مِنْ ضُلَّالٍ وَنَصَبَ لِلنَّاسِ أَشْرَاكاً مِنْ حَبَائِلِ غُرُورٍ وَقَوْلِ زُورٍ، قَدْ حَمَلَ الْكِتَابَ عَلَى آرَائِهِ وَعَطَفَ الْحَقَّ عَلَى أَهْوَائِهِ، يُؤْمِنُ النَّاسَ مِنَ الْعَظَائِمِ وَيُهَوِّنُ كَبِيرَ الْجَرَائِمِ، يَقُولُ أَقِفُ عِنْدَ الشُّبُهَاتِ وَفِيهَا وَقَعَ وَيَقُولُ أَعْتَزِلُ الْبِدَعَ وَبَيْنَهَا اضْطَجَعَ؛ فَالصُّورَةُ صُورَةُ إِنْسَانٍ وَالْقَلْبُ قَلْبُ حَيَوَانٍ، لَا يَعْرِفُ بَابَ الْهُدَى فَيَتَّبِعَهُ وَلَا بَابَ الْعَمَى فَيَصُدَّ عَنْهُ وَذَلِكَ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ» (مكارم شيرازى،١٣٨٠: ٥٦١) وفي الخطبة ١٤٥ يقول (ع): «ما أُحْدِثَتْ بِدعةٌ إلاّ تُرِكَ بها سُنّةٌ». لذلك، تجنّبوا كل أشكال البدع وسيروا في الطريق الصحيح للدين. (ارفع، ١٣٧٩: ٥٠٩)بالطبع، كما تعلمون وكما يجب التذكير، فإن للبدعة نوعين: أحيانًا تكون في الدين وأحيانًا خارجه. وما هو محرَّم وخطير هو البدعة في الدين، لأنها تُعرّض المجتمع للخطر وتندرج ضمن المحظورات التي تقيّد حرية التعبير. ومن هنا، فإن الابتكارات في مختلف جوانب الحياة محمودة، ما دامت لا تضرّ بأحكام الدين. (مكارم شيرازى، ١٣٨٠: ٥٧٢) غير أن هذا المفهوم لا ينطبق على القيود

المشروعة التي يضعها القانون الدولي على حرية التعبير، إذ إن القانون الدولي لحقوق الإنسان في شكله الحالي يقوم على أسس علمانية بالأساس.

النتيجة:

تُعَدّ حرية التعبير حقًا أساسيًا في حقوق الإنسان المعاصرة، وقد تم الاعتراف بها في العديد من الوثائق الدولية، مما منحها مكانة بارزة في القانون الدولي العرفي. ومع ذلك، يجدر بالذكر أن هذا الاعتراف الدولي لا يعود إلى أكثر من قرن من الزمن، في حين أن حق حرية التعبير، إلى جانب العديد من حقوق الإنسان الأخرى، كان قد تم الاعتراف به وممارسته منذ قرون في فكر الإمام علي(ع) ونهجه.

وعليه، يمكن القول إن هناك توافقًا بين الفكر العلوي ومفاهيم حقوق الإنسان المعاصرة فيما يتعلق بحرية التعبير. ويتجلّى هذا التوافق بشكل خاص في الإقرار بأن حرية التعبير لا يمكن أن تكون مطلقة وغير مقيّدة، وذلك حفاظًا على حقوق الجميع. ولهذا السبب، فإن قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان تفرض أيضًا قيودًا على حرية التعبير انطلاقًا من المصلحة العامة، وتشمل هذه القيود الأمن العام، النظام العام، الصحة العامة، والأخلاق العامة.

تُعَدّ هذه القيود ضرورية للحفاظ على التوازن بين حق حرية التعبير وسائر الحقوق والمصالح الاجتماعية. لذلك، يجب أن تتم أي قيود تُفرض على حرية التعبير بدقة ووفقًا لمبادئ قانونية واضحة، لتجنّب أي إساءة استخدام محتملة.

وبالنظر إلى المناقشات المطروحة، يتّضح أن حرية التعبير ليست مطلقة، بل تتأثر بقيود تختلف وفقًا للأسس الفكرية والثقافية لكل دولة. ففي الدول ذات التوجه الفكري العلماني، قد يتعارض حتى التعبير عن الرموز الدينية، مثل ارتداء الحجاب، مع مبادئ العلمانية، مما يؤدي إلى فرض قيود على حرية إظهار المعتقدات. أما في الدول ذات الأسس الدينية، فقد تتبنّى السلطات نهجًا مختلفًا تجاه حرية التعبير.

وفي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يقوم النظام الفكري والدين الرسمي على الإسلام والمذهب الشيعي، فإن على السلطات أن تستند في ممارساتها إلى التعاليم الإسلامية والمبادئ الأخلاقية المرتبطة بها. ومن هذا المنطلق، سعى هذا البحث إلى استكشاف حدود حرية التعبير من خلال دراسة سلوك أمير المؤمنين علي(ع)، مع تسليط الضوء على الأمثلة التي تعكس احترام هذا الحق ضمن الإطار الإسلامي. بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج بأن حرية التعبير، رغم كونها حقًا أساسيًا، ينبغي أن تخضع لقيود تأخذ بعين الاعتبار السياقات الثقافية والدينية لكل مجتمع، إضافةً إلى المبادئ الأخلاقية والاجتماعية السائدة فيه. وتُفرض هذه القيود بهدف الحفاظ على النظام العام، الأمن، وحقوق الآخرين. لكن من الضروري أن تُصمَّم هذه القيود بطريقة تضمن الحفاظ على هذا الحق الأساسي، دون المساس بالقيم المجتمعية أو انتهاك حقوق الآخرين، مما يحقق توازنًا بين حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية.

من خلال خطابات الإمام علي (ع) وسيرته العملية، يتّضح بجلاء أن انتقاد الحاكم في المجتمع الإسلامي لم يكن مجرد حق مكفول، بل كان يُنظر إليه كضرورة لإصلاح شؤون الأمة. فقد أكّد الإمام علي (ع) على ضرورة توفير بيئة آمنة تمكّن جميع أفراد المجتمع من التعبير عن آرائهم وانتقاداتهم دون خوف من العواقب، وذلك بهدف تحقيق الإصلاح ونقل تطلعات الناس إلى الحاكم الإسلامي.هذا النهج يتعارض مع ممارسات بعض الحكّام عبر التاريخ، حيث تمّ تقييد حرية الاعتراض والنقد بوسائل مختلفة. وقد كان الإمام علي (ع) يؤمن بأن معاقبة المنتقدين والمعترضين من قبل الحاكم الإسلامي أمر مرفوض، وكان يوصي ولاته بالصبر على انتقادات الناس وسوء كلامهم، مؤكّدًا على ضرورة الاعتراف بهذا الحق للشعب.وبذلك، كان من المبادئ الأساسية في حكومة الإمام علي (ع) تعزيز حرية التعبير كوسيلة لإصلاح الدولة والمجتمع، مما يعكس نظرته العادلة والشاملة للحكم الرشيد.هذا النهج يتيح للحاكم إقامة علاقة بناءة مع الشعب، ويوفّر بيئة يستطيع فيها المواطنون التعبير عن انتقاداتهم، شكاواهم، واعتراضاتهم دون خوف أو تردد.وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأن حرية التعبير في سيرة الإمام علي (ع) لم تكن مجرد حق مكفول، بل كانت أداة ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية وإصلاح شؤون الأمة.حرية التعبير النقدي في الفكر الإسلامي، وخاصة في سيرة الإمام علي (ع)، لم تكن مجرد حق، بل كانت

تُعتبر واجبًا دينيًا واجتماعيًا. فوفقًا لتعاليمه، يُسمح للناس ليس فقط بانتقاد الحاكم عند الحاجة، بل أيضًا بممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تجاه بعضهم البعض، مما يجعل حرية التعبير أداةً أساسيةً في تصحيح الأخطاء وإصلاح المجتمع.

هذا النهج يندرج ضمن فريضة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، التي تُعدّ واجبًا شرعيًا ومسؤولية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع، وليست مجرد ممارسة اختيارية.وهذا المفهوم يتعارض مع بعض الرؤى السائدة في حقوق الإنسان المعاصرة، والتي تَعُدّ حرية التعبير حقًا فرديًا مطلقًا، يقتصر على تمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم دون أي التزام اجتماعي أو ديني تجاه الآخرينفي فكر الإمام علي (ع)، يتحمّل الأفراد مسؤولية التعبير عن القضايا المهمة في أوقات معينة، ويُعتبر ترك هذه المسؤولية تقصيرًا قد يترتب عليه عواقب أخروية. ولم يكن الإمام علي (ع) وأصحابه يتخلّون عن هذا المبدأ حتى في ظل حكم الخلفاء، بل استمروا في ممارسة النقد البنّاء.

وخلال فترة خلافته، لم يكن الإمام (ع) يكتفي بقبول الانتقادات دون عقاب لأصحابها، بل كان يشجّع الناس على التعبير عن آرائهم وكشف مواطن الضعف في الحكم. فإذا كان النقد صحيحًا، كان يتقبّله ويعمل على معالجة المشكلة، وإذا كان غير دقيق، كان يردّ عليه بالحجج المنطقية.بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأن حرية التعبير في سيرة الإمام علي (ع) لم تكن مجرد حق، بل كانت أداة ضرورية لإصلاح المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية. غير أن هذا النهج يتطلّب مراعاة المبادئ الأخلاقية والاجتماعية، بحيث يتم ضمان حرية التعبير مع الحفاظ على حقوق الآخرين وحمايتها.

في الفكر العلوي، يُلاحظ بوضوح قبول الانتقادات والتأكيد على ضرورة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". ومع ذلك، فإن هذا القبول لا يعني عدم وجود قيود على حرية التعبير. كان الإمام علي (ع) وفقًا للمبادئ الدينية يحدد قيودًا على حرية التعبير بهدف الحفاظ على حقوق الآخرين واحترام كرامة الإنسان.من بين هذه القيود يمكن الإشارة إلى تحريمه للغيبة والافتراء، حيث أن ذلك في الحالات التي تمس الحياة الخاصة للأفراد يكون له عواقب شرعية وقانونية كبيرة. كما أن تحريمه للحديث عن ذنوب شخص آخر التي لا تتعلق بحقوق الناس (حق الناس) لا يجوز حتى على صاحب الذنب نفسه، ولا يمكن معاقبته إلا في حالة وجود اعتراف أو شهود معتبرين.يساهم هذا النهج في الحفاظ على كرامة الأفراد ومنع انتشار الفحشاء في المجتمع. علاوة على ذلك، كان الإمام علي (ع) يؤكد على تحريمه للبدعة في الدين، الكذب، نشر الشائعات والمكر. هذه القيود فرضت بشكل منطقي على حرية التعبير بهدف الحفاظ على النظام العام، الأمن الوطني والمصالح العامة.لذلك، فإن النموذج الذي قدّمه الإمام علي (ع) بشأن حق حرية التعبير هو نموذج أخلاقي يعتمد على رؤية شاملة لمصالح جميع البشر، حيث يضع في مركزه الشخصية الإنسانية النبيلة وكرامة الإنسان. في هذا السياق، تأتي حقوق الناس والمصالح العامة، بما في ذلك النظام والأمن والأخلاق العامة، من منظور الإمام علي (ع) في أولوية أعلى من حق حرية التعبير.هذا النهج لا يُسهم فقط في تعزيز الأسس الاجتماعية، بل يوفر أيضًا بيئة لتربية دينية وأخلاقية لأفراد المجتمع

المصادر والمراجع

آشتياني، م.، إمامي، م.ج. (١٣٧٩ هـ) ترجمة و شرح مختصر على نهج البلاغة (ن. مكارم شيرازي، مراقب، الطبعة الثانية عشرة) قم: مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (ع).

ابن أبي الحديد، ع.أ.ح. (١٣٧٤-١٣٧٥ هـ) تجلّي التاريخ في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ترجمة: مهدي دامغاني، الطبعة الثانية، طهران: نشر ني.

بحراني، م.أ.ع.أ.م. (١٣٧٠ هـ) ترجمة شرح نهج البلاغة (ابن ميثم) ترجمة: سيد محمد صادق عارف، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مشهد: مؤسسة بحوث إسلامية آستان قدس رضوي.

بحراني، م.أ.ع.أ.م. (١٣٧٥ هـ) ترجمة شرح نهج البلاغة (ابن ميثم) (ترجمة: حبيب الله روحاني، الطبعة الأولى، مشهد: مؤسسة بحوث إسلامية آستان قدس رضوي.

بحراني، م.أ.ع.أ.م. (١٣٧٤ هـ) ترجمة شرح نهج البلاغة (ابن ميثم) ترجمة: محمد رضا عطائي، الطبعة الأولى، مشهد: مؤسسة بحوث إسلامية آستان قدس رضوي.

تميمي آمدي، ع. (١٣٧٨ ه) ترجمة غرر الحكم ودرر الكلم (محلاتي) ترجمة: سيد هاشم رسول محلاتي، الطبعة الثانية، طهران: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

جرداق، ج. (١٣٧٣ ه) بعض من جماليات نهج البلاغة، ترجمة: محمد رضا أنصاري، الطبعة الأولى، طهران: مركز نشر محمدي.

جعفري، م. (١٣٧٥-١٣٧٧ ه) ترجمة وتفسير نهج البلاغة، الطبعة الثالثة، طهران: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

خوانساري، ج.م. (١٣٦٦ ه) شرح غرر الحكم ودرر الكلم (خوانساري)، الطبعة الثالثة، طهران: منشورات جامعة طهران.

شيخ الإسلام، س.ح. (١٣٧٧ ه) أقوال أمير المؤمنين علي عليه السلام (ترجمة غرر الحكم ودرر الكلم) الطبعة الرابعة، قم: منشورات أنصاريان.

فيض الإسلام، س.ع. (١٣٧٩ ه) ترجمة وشرح نهج البلاغة (فيض الإسلام) الجزء الثالث، الطبعة الخامسة، طهران: مؤسسة طباعة ونشر تأليفات فيض الإسلام – منشورات فقيه.

كاتوزيان، أ.ن. (١٣٨٢ ه) حرية الفكر والتعبير. طهران: منشورات جامعة طهران.

محمدي ريشهري، م. (١٣٨٩ ه) موسوعة أمير المؤمنين عليه السلام بناءً على القرآن، الحديث والتاريخ، قم: مؤسسة دار الحديث العلمية والثقافية.

مدني، س.ج. (١٣٨٠ ه) الحقوق الأساسية والمؤسسات السياسية، الطبعة السادسة، طهران: بايدر.

مكارم شيرازي، ن. (١٣٧٥ ه) رسالة الإمام شرح جديد وشامل على نهج البلاغة، الطبعة الأولى، طهران: دار الكتب الإسلامية.

مير محمدي، س.م. (١٣٨٤ ه) حرية التعبير في التعاليم الدينية وحقوق الإنسان. رواق الفكر، ٤٤(٥)

ناظم زاده قمي، س.أ. (١٣٧٥ ه) تجليات الحكمة، الطبعة الثانية، قم: مركز منشورات مكتب التبليغات الإسلامية.

Cassimatis, A. E. (2007) Human Rights Related Trade Measures under International Law. Martinus Nijhoff Publishers.

Gunatilleke, G. (2021) Justifying Limitations on the Freedom of Expression. Human Rights Review, 22, 91–108124.

Howie, E. (2018) Protecting the human right to freedom of expression in international law. International Journal of Speech-Language Pathology, 20(1), 12–15124.

Howie, E. (2018) Protecting the human right to freedom of expression in international law. International Journal of Speech-Language Pathology, 20, 12–15124.

Kivenmaa v. Finland, UN Human Rights Committee, Communication No. 412/1990, U.N. Doc. CCPR/C/50/D/412/1990.(1994)

Masferrer, A. (2023) The decline of freedom of expression and social vulnerability in Western democracy. International Journal of Semiotics Law, 12(1)124.

Pentney, K. (2022) Tinker, tailor, Twitter, lie: Government disinformation and freedom of expression in a post-truth era. Human Rights Law Review, 22(2)124.

Smith, A. M., Yim, C., & Kahloon, M. (2022) The crime of sedition: At the crossroads of reform and resurgence. Gibson, Dunn & Crutcher LLP.

Stuart Mill, J. (1958) On Liberty. J. W. Parker and Son.

UNESCO. (2024) Global Media Freedom: 2020-2024 Report. Retrieved from https://www.unesco.org/sites/default/files/medias/fichiers/2024/09/gmdf_report_2020_2024.pdf.

African Charter on Human and Peoples (1986) U.N. Human Rights Committee, General Comment No. 34, CCPR/C/GC/34, Sept. 12, 2011.

دراسات حديثة في نهج البلاغة

سال هفتم، شماره یکم، پیاپی ۱۳، پاییز و زمستان ۱۴۰۲ (۲۸-۱۵)
DOI: 10.30473/anb.2025.69694.1390

«مقاله پژوهشی»

حق آزادی بیان از حقوق بشر تا تجلی آن در اندیشه‌های علوی: درس‌هایی برای حکمرانی اخلاقی

مریم احمدی‌نژاد

استادیار، گروه مطالعات حقوق خانواده، پژوهشکده زنان، دانشگاه الزهرا، تهران، ایران.

نویسنده مسئول:
مریم احمدی‌نژاد
رایانامه: m.ahmadinejad@alzahra.ac.ir

تاریخ دریافت: ۱۴۰۲/۰۸/۲۱
تاریخ پذیرش: ۱۴۰۳/۰۲/۰۳

استناد به این مقاله:
احمدی‌نژاد، مریم. حق آزادی بیان از حقوق بشر تا تجلی آن در اندیشه‌های علوی: درس‌هایی برای حکمرانی اخلاقی. دراسات حديثة في نهج‌البلاغة، ۷(۱)، ۲۸-۱۵.
(DOI: 10.30473/anb.2025.69694.1390)

چکیده

حق آزادی بیان که در اسناد بین‌المللی حقوق بشر به‌عنوان یکی از اصول اساسی حقوق بشر به رسمیت شناخته شده است، در بسیاری از جوامع و حکومت‌ها، با برداشت‌ها و عملکردهای متفاوتی روبه‌رو بوده است. ازاین‌رو، این مقاله باهدف پاسخ به این پرسش که آیا حق آزادی بیان در سیره عملی و اندیشه‌های حضرت امیرالمؤمنین (ع) وجود داشته است و چه حدودی بر آن متصور است، به تحلیل و بررسی ابعاد این موضوع می‌پردازد. با استفاده از روش توصیفی و تحلیل اندیشه‌های حضرت علی (ع)، این مقاله به این نتیجه می‌رسد که مفهوم آزادی بیان در تفکر علوی با آنچه در نظام‌های حکومتی مختلف مشاهده‌شده، تفاوت‌های چشم‌گیری دارد و مبتنی بر اصول حکمرانی اخلاقی و عدالت‌محور است. در اندیشه حضرت علی (ع)، آزادی بیان نه‌تنها برای مردم در جهت بیان انتقاداتِ به‌حق خود از حکومت، بلکه به‌عنوان یک تکلیف اجتماعی و دینی نیز مطرح است. طبق اصل امربه‌معروف و نهی از منکر، این آزادی زمانی که به دنبال منافع عمومی، جلوگیری از ارتکاب حرام و امر به واجب باشد، واجبی کفایی برای آحاد افراد جامعه اسلامی خواهد بود. درعین‌حال آزادی بیان، نباید موجب توهین، تهمت، غیبت و نقض حقوق دیگران گردد. همچنین، در نگرش حضرت علی (ع)، آزادی بیان هیچ‌گاه به‌طور مطلق و بی‌قیدوشرط نیست و با محدودیت‌هایی چون امنیت عمومی و منافع عمومی را می‌توان برای بیان افکار در نظر گرفت، به‌ویژه زمانی که بیان افکار به‌منظور انتشار دروغ، فریب یا ایجاد فتنه و بدعت‌گذاری در دین باشد. در این راستا، آزادی بیان در اندیشه علوی جایگاه ویژه‌ای دارد و از ظرفیت‌های آن در جهت اصلاح و بهبود جامعه اسلامی استفاده می‌شود.

واژه‌های کلیدی

امیرالمؤمنین علی (ع)، حکومت علوی، آزادی بیان، حقوق بشر، حکمرانی.

حق انتشار این مستند، متعلق به نویسندگان آن است. ۱۴۰۲ ©. ناشر این مقاله، دانشگاه پیام نور است.
این مقاله تحت گواهی زیر منتشرشده و هر نوع استفاده غیرتجاری از آن مشروط بر استناد صحیح به مقاله و با رعایت شرایط مندرج در آدرس زیر مجاز است.
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)